الاتفاق النووي الإيراني و تأثيره علي تغير سياسات إيران اتجاه المنطقة العربية

بوحمامة أسامة (طالب دكتوراه)
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة

ملخص :

الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين إيران و 5 + 1 في فيينا، أو "خطة العمل الشاملة المشتركة" هو اتفاق تاريخي حدث بعد عدة أزمات دبلوماسية وتوترات كبيرة في المنطقة و نتائجه لا تترتب علي مستوى الأمن الدولي فقط بلي نتائجه تؤثر علي إيران نفسها و كذلك الشرق الأوسط الكبير بشكل عام و بشكل خاص يؤثر علي العلاقة الأمنية بين إيران والدول العربية التي تتجلي في الحرب الباردة بين إيران والسعودية حول الصراعت في الاقليم وعدة إعتبارات أخري ،تهدف هذه الورقة البحثية الي إستقراء الوضع الشامل في المنطقة بعد الإتفاق النووي والتسوية الشاملة و ما مدى نجاحه في تحقيق التعاون والمصالح في المنطقة، خاصة الظروف العصيبة التي تمر بها المنطقة حاليا.

الكلمات المفتاحية : الشرق الأوسط – الصراع الإقليمي- البرنامج النووي الإيراني – المتشددون والإصلاحيون.

Abstract:

The recent nuclear agreement between Iran and 5 + 1 in Vienna, or the "Joint Comprehensive Action Plan", is a historic agreement that took place after several diplomatic crises and major tensions in the region and its consequences are not only concerned at the level of international security , but at the Greater Middle East in general as well and in particular, which affects the security relationship between Iran and Arab countries, which are reflected in the cold war between Iran and Saudi Arabia on the conflict in the region and several other considerations**,** The purpose of this paper is to explore the overall situation in the region after the nuclear agreement and the comprehensive settlement and its success in achieving cooperation and interests in the region, especially the current difficult conditions in the region.

Key words: Middle East- Regional Conflict-Iran Nuclear Weapon- Hardliners and Reformists.

Resume:

Le récent accord nucléaire entre l'Iran et 5 + 1 à Vienne, ou le «Plan d'action commun complet», est un accord historique qui a eu lieu après plusieurs crises diplomatiques et des tensions majeures dans la région et ses conséquences ne concernent pas seulement le niveau de la sécurité internationale, mais aussi au Grand Moyen-Orient en général et en particulier, qui affecte les relations de sécurité entre l'Iran et les pays arabes, qui se reflètent dans la guerre froide entre l'Iran et l'Arabie saoudite sur le conflit dans la région et plusieurs autres considerations. Le but de ce document est d'explorer la situation globale dans la région après l'accord nucléaire et le règlement global et son succès dans la réalisation de la coopération et des intérêts dans la région, en particulier les conditions difficiles actuelles dans la région.

Les mots clés : Moyen-Orient- Conflit Regional- Arme Nucléaire de l'Iran- Radicaux et Réformistes.

مقدمة :

إن الاتفاق النووي بين إيران و 5 + 1 هو أمر مهم ليس فقط بسبب خلقها مشاكل للأمن الإقليمي و مشكلات الانتشار النووي فقط ولكن أيضا بسبب التداعيات المحتملة التي قد تترتب على السياسة الداخلية والخارجية الإيرانية وواقع البعد السياسي له ، وهو أمر يتجاوز تعقيد الجوانب التقنية للاتفاق النووي، الي أمر بالغ الأهمية لضمان التوصل إلى حل دائم وطويل الأجل للمسألة. أما ما إذا كانت إيران تلتزم بالاتفاق خلال الإطار الزمني الذي يتراوح بين 10 و 15 سنة أو تقيد من التسلح بعد ذلك فإن هذا يعتمد على الحسابات السياسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية و هي الحسابات التي تتشكل من سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية. لذلك، فإن أحد أهم السياسات التي ترنو اليها الولايات المتحدة هو تقليل رغبة النخبة الإيرانية في إنتاج سلاح نووي على المدى الطويل. ويهدف هذا المسعي جزئيا إلى جعل الإدارة الأمريكية تبحث عن "اتجاه جديد" مع إيران من خلال التكامل الذي يتكون من مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي والمزيد من التفاعل مع المجتمع الدولي وقدرة الشعب الإيراني علي الازدهار[1]. ومن خلال الخوض في القضية النووية ومن خلال هذه الرؤية ذات النطاق الواسع **من المهم أن نناقش الإشكالية التالية** : هل **يؤدي الاتفاق النووي الإيراني إلى انفتاح واعتدال في الجمهورية الإسلامية ؟ وهل الانتفاح الذي يحصل بعد الاتفاق النووي يمكن أن يؤدي إلى تحول في السياسة الخارجية الإيرانية نحو مزيد من التعاون والمصالحة في الشرق الأوسط؟.**

غير أن الإجابة على هذه الأسئلة محفوفة بالصعوبات بسبب عدم اليقين الذي ينطوي عليه هذا الموضع وبذلك يصعب وضع أي تنبؤات جدية بشأن تحول النظام السياسي الإيراني على مدى العقد المقبل. ومع ذلك، فمن الممكن تحديد العوامل الرئيسية التي قد (تساعد أو تعرقل)احتمال حدوث مثل هذا التطور في المنطقة، و من هذا المنطلق سيتم توضيح هذه الإشكالية من **خلال المحاور التالية** : 1- العوامل التي تساعد النظام الايراني في تغير سياساته الداخلية والخارجية اتجاه المنطقة . 2- ردود أفعال دول العالم العربي إتجاه التطورات الأخيرة للمفاوضات في الملف النووي الإيراني . 3- السيناريوهات المستقبلية المحتملة.

أولا : العوامل التي تساعد علي مزيد من التعاون فب منطقة الشرق الأوسط : هناك ثلاث آليات أساسية يمكن أن تنتج الاعتدال الإيراني: 1) طبيعة المنافسة السياسية والديناميات الاجتماعية في إيران. 2) الآثار المحلية المترتبة على إلغاء العقوبات الدولية للملف النووي الإيراني 3) تنفيذ إستراتيجية غربية لإشراك إيران وإعادة دمج البلاد في الشرق الأوسط والاقتصاد العالمي الأكبر.

1) يمكن أن يحدث الإصلاح وتغيير السياسة داخل إيران حيث أن هناك حيزا مجديا وإن كان مقيدا للتنافس السياسي والمشاركة الشعبية داخل النظام السياسي، كما تبين مؤخرا مع انتخاب الرئيس المعتدل حسن روحاني في عام 2013. وبعبارة أخرى، هناك اختلافات كبيرة(اختلافات سياسية ، اجتماعية،إقتصادية..إلخ)في السياسات بين فصائل النخبة ، وبذلك فإن الانتخابات مسألة مهمة في تكوين أصحاب السلطة في الجمهورية الإسلامية. وبالتالي، يمكن أن تتحول عملية صنع القرار في السياسة الداخلية والخارجية نتيجة للتحول في تشكيل السلطة بين النخبة.وعلاوة على ذلك، فإن إيران تفتخر بعدد سكانها المتعلمين و أكثرية النخبة لديها هي من فـءة الشباب، على الرغم من تقسيمها على طول الخطوط الطبقية والتدين والتعليم، التي تلهف إلى زيادة المشاركة الدولية، و بهذا يمكن تعبئة المعتدلين في صناديق الاقتراع الانتخابية [2].

2) يمكن أن يؤدي حل الملف النووي على الصعيد الدولي وإلغاء العقوبات إلى فتح الباب أمام مزيد من التحرير في الساحة السياسية المحلية. وبعد أحداث 11 سبتمبر، وجدول أعمال السياسة الخارجية للرئيس السابق جورج دبليو بوش، بما في ذلك غزو العراق وخطاب تغيير النظام فيما يتعلق بإيران، استخدم المحافظون الإيرانيون التهديد الأمني كمبرر هام لعرقلة الإصلاح وتعزيز قوات الأمن في الدولة مثل الحرس الثوري. ومن بين الأسباب التي أدت إلى عدم نجاح سياسات الإصلاح التي انتهجها الرئيس الإيراني محمد خاتمي، أن رؤيته للتقرب نحو الغرب كان قد رفضته الولايات المتحدة إلى حد كبير. ولكن اليوم، ومع التوصل إلى اتفاق ناجح، فإن التهديد العسكري لإيران قد تقلص إلى حد كبير، واعترف بالجمهورية الإسلامية علنا من قبل الرئيس أوباما بأميتها ، فإن إمكانات التحرير المحلي أصبحت أقوى. والواقع أن أحد الأهداف الرئيسية للمعتدلين في أعقاب الاتفاق يتمثل في توسيع نطاق نزع السرية عن الملف النووي على الساحة الدولية إلى الساحة المحلية من أجل إتاحة المزيد من الاندماج والمشاركة السياسية، من السلطة إلى المعتدلين[3] .

3) إن زيادة إدماج إيران في المجتمع الدولي والاقتصاد العالمي - الذي يحتمل أن يكون مصحوبا بازدهار اقتصادي وزيادة الاستثمار الأجنبي - يمكن أن يعزز ويدعم الفصائل الأكثر اعتدالا داخل النظام، وأن يزود النخب بمزيد من الحوافز للعمل بشكل بناء في الشؤون الإقليمية. ومن ثم يمكن أن يؤدي الربط الغربي الأكبر إلى زيادة العلاقات والاستفادة الضرورية لإحداث الاعتدال وزيادة تكاليف اتخاذ قرارات المواجهة مثل التسلح في المنطقة الذي قد يعرض المنافع الاقتصادية والسياسية التي قد تكسبها إيران من الاندماج للخطر[4] .

ومن ثم فإن أي سيناريو ناجح لاعتدال السياسة الخارجية الإيرانية يمكن أن ينجم عن التقاء هذه العوامل الثلاثة. في هذا السيناريو المنتصر للمعتدلين، سيواجه المتشددون نكسة سياسية إذا تم الانتهاء من الاتفاق النووي و نفذ بنجاح. إن رفع العقوبات وإعادة انخراط إيران في المجتمع الدولي بحل الملف النووي سيعتبر نعمة لروحاني والمعتدلين داخل البلاد لذلك على روحاني ترجمة رفع العقوبات إلى فوائد اقتصادية ملموسة للإيرانيين .فشعبية روحاني يمكن أن تزيد من احتمال أن المعتدلين سيحققون مكاسب كبيرة في الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجلس الخبراء، و لهيئة رجال الدين الإذن لاختيار خليفة المرشد الأعلى. ومن شأن هذه النتيجة أن تعزز يد المعتدلين للمضي قدما بالإصلاح السياسي وأن تبشر بإيجابية نحو الانفتاح التدريجي للنظام السياسي وتحريره. ومن ثم فإن المتشددين سيتحولون تدريجيا إلى مؤسسات السلطة عن طريق الوسائل الانتخابية. ووفقا لهذا السيناريو، فإن الإيجارات الاقتصادية العالية المستمدة من العزلة الاقتصادية الإيرانية وتجارة السوق السوداء سوف تتقلص أيضا مع زيادة إيران وجودها في الاقتصاد العالمي وتطوير قطاع خاص أقوى[5] ،مما يسهل طريق السلطة لصالح المعتدلين .

و على الساحة الدولية والإقليمية، يمكن للمعتدلين أيضا أن يحاولوا تغيير طبيعة مشاركة إيران في العراق ولبنان وسوريا. وهذا قد يعني أن المعتدلين سوف يتولون السلطة على السياسات الأمنية الإيرانية في الشرق الأوسط من يد الحرس الثوري. ويمكن أن يشمل أيضا المزيد من التنسيق والتعاون مع الولايات المتحدة بشأن القضايا الإقليمية، ودفع لتوسيع العلاقات والبدء في الانفراج مع المملكة العربية السعودية [6]، وهو موقف دعا إليه مرارا الرئيس المعتدل السابق من مجلس تشخيص مصلحة النظام الرئاسي آية الله أكبر هاشمي رفسنجاني، وسيؤدي أيضا الي التقليل من التزامات وسياسات إيران الأيديولوجية والثورية، بما في ذلك دعم حزب الله والجهاد الإسلامي. ويمكن للمعتدلين أيضا أن يعملوا على الحد من التركيز الرئيسي للسياسة الخارجية الإيرانية على جيران البلد المباشرين ومنطقة الخليج الفارسي، وبالتالي التخلي عن التزاماته الحالية في سوريا ولبنان واليمن أو التقليل منها إلى أدنى حد [7].

غير أن هذا السيناريو المتفائل للمعتدلين ليس مضمونا بأي حال من الأحوال. لأن هناك سيناريو بديل دائما حاظر، وهو السيناريو الذي يمكن أن يستفيد فيه المتشددون أكثر من المعتدلين. وهناك ست آليات أساسية يمكن أن يستفيد منها المعتدلون بفعل توقيع ايران للاتفاق النوويو الآثار التي ترتبت عليهافي جانب السياسات الداخلية والخارجية الإيرانية [8]:

1) إن النفوذ الإجباري الغربي على إيران ينخفض بشكل كبير بسبب إزالة الملف النووي، مما يضعف إمكانية تشكيل تحالف دولي واسع ضد إيران يدعو إلى الاستخدام القوة العسكرية والاقتصادية علي إيراني.

2) قد يتم تخفيض ضغط النفوذ الغربي على إيران بسبب استراتيجية لإعادة تأهيل إيران إقليميا والشراكة مع البلاد على نقاط مهمة من المصالح المشتركة.

3) قوات الأمن الإيرانية قوية وفعالة محليا وتحظى بدعم من حجم كبير من السكان.

4) العلاقات الاقتصادية الإيرانية مع العالم الغير غربي سوف تنمو أكثر و ستكون ذات أهمية، وخاصة مع روسيا والصين والاقتصادات الناشئة.

5) ستعمل إيران على التقليل من ضعفها أمام العقوبات المستقبلية استنادا إلى الدروس التي تعلمتها من تجربتها الحالية.

6) إن الاضطرابات والفوضى الكبيرة في الشرق الأوسط، وخاصة على الحدود الإيرانية، تخفف من دعوات الإصلاح في الداخل وتمكن من استمرار الخطابات الأمنية على الصعيد المحلي.

والنقطتان الأوليان أعلاه، بطبيعة الحال، لا تشير إلى السيناريوهات التي تنتهك فيها إيران الاتفاق النووي. بل إنهم يعالجون ضعف النفوذ الغربي إذا ما قرر المتشددون منع الإصلاح الداخلي المهدد أو إذا قررت إيران أن تكون أكثر نشاطا وعدوانية في سياساتها الإقليمية تجاه حلفاء ومصالح الولايات المتحدة.

وبناء على ذلك، في هذا السيناريو، سوف يستفيد المتشددون ماليا من رفع العقوبات المالية والتجارية على الرغم من تعرضهم لخسائر في تجارة السوق السوداء، وسوف يتمكنون من زيادة تجارتهم مع روسيا والصين وغيرها من الدول غير الغربية. وعلاوة على ذلك، فإن الانفتاح الاقتصادي المحتمل مع الغرب قد لا يتحقق بالكامل بسبب مناخ الاستثمار غير المناسب في إيران وحرب الشركات الغربية و سعيها للدخول إلى البلاد نظرا للمخاطر والوصم والجزاءات "غير النووية" ذات الصلة المتبقية على البلاد. وإذا لم يترجم رفع العقوبات إلى فائدة اقتصادية بالنسبة للإيرانيين العاديين، فقد يستفيد المتشددون من هذا السيناريو ويلومون إدارة روحاني. كما ينتقدون الاتفاق النووى لاستسلام البرنامج النووى الايرانى للحد الادنى للعودة [9].

وعلى نفس القدر من الأهمية، يمكن للمتشددين أن يستخدمو وسائل سياسية مختلفة لعرقلة المشاريع الاستثمارية أو كبح ما يعتبرونه اندماج إيران في المدار الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة أو الاقتصاد العالمي. وقد تكون قادرة على تخويف المستثمرين من القطاع الخاص بسهولة، أو إعاقة تنمية القطاع الخاص، أو جذب المستثمرين إلى شركات تابعة لشركاتهم الخاصة وتلك المرتبطة بالحرس الثوري.

وقد اعتمد المتشددون تكتيكات مماثلة خلال فترة ولاية الرئيس الاصلاحي محمد خاتمي في الفترة من 1997-2005، بما في ذلك الاستيلاء المأساوي من قبل الحرس الثوري في عام 2004 على مطار الإمام الخميني - أكبر مطار دولي في إيران - الذي بني من قبل اتحاد نمساوي وتركي. وبالمثل، يمكن للمعارك السياسية داخل البرلمان الإيراني أن تصدر مشاريع قوانين تحد من مستوى الاستثمار الخارجي أو تكلف البرلمان بالموافقة على المشاريع الأجنبية، فضلا عن فرض التعريفات الجمركية وغيرها من التدابير التجارية. ويمكن أيضا اتخاذ خطوات مماثلة لعرقلة الإصلاحات السياسية مثل : وضع حاجز مما يحول دون إصدار القوانين عن طريق مجلس صيانة الدستور الذي يحقق مزيدا من التحرير المحلي أو قد يزيد من فتح المنافسة أثناء الانتخابات. أو بسبب التغيير في الإدارة الأمريكية أو

الاستراتيجية الأمريكية قد لا تتبع الولايات المتحدة سياسة الاندماج، وبالتالي حرمان المعتدلين من الفوائد اللازمة لدفع التغيير في السياسات الإيرانية.

أما فيما يتعلق بسياسة الأمن الإقليمي، فإن رفع العقوبات المفروضة على الأسلحة والجزاءات المفروضة على أفراد الحرس الثوري الفرديين والشركات المؤيدة لها، فضلا عن النفقات النقدية الفورية الناجمة عن الأصول غير المجمدة ستزيد من نوعية انجازات النظام المعتدل، وتكون حجة علي أحقية المعتدليين بالسلطة أمام المتشديدين و المؤسسات التي تشاركها نفس الطموحات في المنطقة. وبذلك يعني ايضا أن النفوذ الإيراني والقوة الناعمة سيزدادان بشكل كبير في المنطقة، لا سيما في مناطق الصراع العسكري، وسيؤدي إلى تعزيز قدراتهما المالية والعسكرية للعمل في الشرق الأوسط. وعكس ذلك فإنه بالنسبة المتشددين، فإن نظرة روحاني هذه تعبر عن الرضوخ للسياسات العالمية الليبرالية الجديدة التي تروج لها الولايات المتحدة والتي يمكن أن تقوض القيم الثورية الإيرانية.

وتماشيا مع هذا الرأي، أكد المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي، في خطابه العام الأول في أعقاب الاتفاق النووي، مجددا العداء الإيراني مع الولايات المتحدة، وأوجز تصادم الرؤى الاستراتيجية بين البلدين، مما يميز أيديولوجية الثورة. جعلت هذه التصريحات المتشددين الإيرانيين يشعرون بالفعل بالقدرة على تمكينهم على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويمكنهم استخدام الاتفاق الحالي لتعزيز موقفهم. وبالنظر إلى أن إيران أثبتت سلطتها في المساعدة على تأمين نظام الأسد في دمشق، ومواصلة علاقتها الوثيقة مع حزب الله اللبناني، ومع صعود تنظيم الدولة الإسلامية، في توسيع نطاق نفوذها في العراق، يمكن أن يعزز الاتفاق النووي الحالي التصورات المتشددة بأن أمريكا تحتاج إلى إيران للمشاركة في تحقيق أهداف إقليمية، خاصة بالنظر إلى تراجع القوة الأمريكية في المنطقة [10].

وعلى الرغم من أنه ليس من المؤكد أن السيناريو قد يتجسد في إيران، فمن المؤكد أن تتكشف عن ذلك زيادة المنافسة بين الفصائل والسباق السياسي من أجل الأسبقية في النظام السياسي الإيراني نتيجة لإعادة إجراء تعديلات على المشهد السياسي بعد الاتفاق النووي. وستكون نتيجة هذه العملية غير مؤكدة وفوضى على حد سواء، مع مكاسب معتدلة في بعض الساحات ومكاسب المتشددين أيضا وكما ذكر آية الله خامنئي في الخطابات السابقة، فإن الحل الناجح للملف النووي قد يفتح الباب أمام مجالات التعاون الأخرى بين إيران والولايات المتحدة وبعض هذه المناطق، مثل أمن الخليج الفارسي أو الحرب ضد داعش، قد تكون متقدمة من قبل المتشددين، بمن فيهم الحرس الثوري. وقد تقع مجالات أخرى تحت سلطة المعتدلين والإصلاحيين. وبعبارة أخرى، فإن غنائم المستوطنة النووية لن يحتمل أن يلتقطها فصيل واحد فقط بل توزع على فصائل متعددة بوسائل مختلفة ونتيجة للمعارك السياسية التي لا يزال يتعين محاربتها ولكن من المؤكد أنها ستجري و من المؤكد أن المرشد الأعلى سيعمل على تحويل الاتفاق النووي إلى انتصار لنظام الجمهورية الإسلامية بدلا من أن يكون فوزا صريحا لأي فصيل بعينه[11] .

ثانيا : ردود أفعال دول العالم العربي إتجاه التطورات الأخيرة للمفاوضات في الملف النووي الإيراني :

إن الإعلان في 14 يوليو عن خطة العمل التاريخية الشاملة و المشتركة بين جمهورية إيران الإسلامية و 5 + 1 للحد من البرنامج النووي الإيراني ورصده لأغراض مدنية حصرا قد تم نشره على نطاق واسع باعتباره تحولا إيجابيا جوهريا على الصعيدين الإقليمي والدولي السلم والأمن الدوليين. غير أن هذا الرأي لا تتقاسمه البلدان العربية الرئيسية.

تم تقسيم ردود الفعل في العالم العربي إلى ثلاث مجموعات متميزة تقوم على رؤى سياسية مختلفة ومصالح جيوستراتيجية في الشرق الأوسط. أعربت المجموعة الأولى، عن عن شكوكهم وعدم يقينهم في إطار الاتفاق النووي بين طهران و 1 + P5 وهذه المجموعة هي المتمثلة في المملكة العربية السعودية وشركائها العرب ، الذين شملوا دول الخليج بالإضافة إلى الأردن والمغرب ويطلق عليهم بما يسمي ب " المشككون".

المجموعة الثانية من هي ما يسمى ب "الكتلة المؤيدة لإيران" المكونة من سوريا والعراق، و فصيل مهم من التيار السياسي اللبناني، وجزء من المعارضة السياسية اليمنية، التي تلقت الاتفاق النووية برحبة صدر. وقد رحبت المجموعة الاخيرة او دول "الطريق الثالث" التي تشكلت اساسا من دول شمال افريقيا مثل مصر والجزائر وتونس وليبيا والسودان بالاتفاق مع خليط من الفرح والقلق ولكنهم راضون في النهاية عن الصفقة.

أ) الكتلة المؤيدة للسعودية: الدول متشككة في الاتفاق النووي: وبالنسبة للمجموعة الأولى - التحالف الذي يقوده السعوديون فإن الاتفاق سيعيد جمهورية إيران الإسلامية إلى النظام الدولي ويشرعه في النظام الدولي، وفي الوقت نفسه يسمح للايرانيين بالتنقل دون رقابة في جميع أنحاء المنطقة. من وجهة نظر دول الخليج العربية، فإن الاتفاق لن يعترف فقط بشرعية البرنامج النووي الإيراني ولكن سيسمح أيضا لإيران لتوسيع أسبقية على مناطق أخرى في رقعة شطرنج الشرق الأوسط ،سياسيا واقتصاديا وعسكريا من خلال جماعاتها الوسيطة مثل حزب الله وغيرها.

من وجهة نظر دول الخليج العربي، وخاصة المملكة العربية السعودية، كان من المفروض أن يكون الاتفاق قد فكك بشكل فعال البرنامج النووي الإيراني وحافظ تماما على حظر الأسلحة المفروض على إيران. وعلاوة على ذلك، كان ينبغي أن يكون الاتفاق أيضا أكثر اتساعا وأن يعالج التوترات السياسية الإقليمية البارزة، مثل الصراع السوري والعراقي وحزب الله و يتناول الدعم الإيراني للجماعات المعارضة في البحرين واليمن [12].

وفي إطار هذه الكتلة المؤيدة للسعودية، تربط قطر والكويت خطا وسطيا في الصفقة. وقد عبرت قطر والكويت على الصفقة النووية بتعبير مختلفة عن المملكة العربية السعودية رغم وجودهما في نفس المعسكر السياسي. وربما كان ذلك ضغوطا أمريكية عليهم لدعم الصفقة، مما أعطى البلدين ذريعة للانفصال عن مواقف السعودية المتطرفة الأكثر تطرفا [13].

ومن ممكن أن يكونو فعلوا ذلك لزيادة نفوذهم مع المملكة العربية السعودية و إستخدام علاقتهم مع إيران للحصول على المزيد من الفوائد من المملكة العربية السعودية وفي الوقت نفسه لكسب المزيد من السلطة للعمل بشكل مستقل ومتابعة مصالحهم الخاصة.

ب) الكتلة المؤيدة لإيران: الدول المؤيدة للاتفاق النووي: وعلى النقيض من الدول الخليجية، فإن "الكتلة الموالية لإيران" تعتقد أن الاتفاق سيكون له أثر إيجابي هام على تطلعاتهم وتمكينهم السياسي في المنطقة. وهم يعتقدون أن الإفراج عن إيران من مربع الجزاء الدولي سيعزز هيبتها وقوتها على -حد سواء محليا وإقليمي-ا داخل المشهد الجيوسياسي الأكبر. وبالنسبة لهذا التحالف، استند جوهر الاتفاق إلى الحق الإيراني في الحفاظ على قدراته النووية كعضو في معاهدة عدم الانتشار، مما يعترف بقدرة إيران على السيطرة على برنامجها النووي الأصلي [14].

هذا الارتفاع المتصور في قوة الكتلة الموالية لإيران كان على وجه التحديد مدعاة للقلق بالنسبة للسعوديين والإسرائيليين ودول الخليج الأخرى. النقطة الأساسية من وجهة نظر هذه الكتلة هي أن القوى الغربية ليس لديها خيار سوى الدخول في حوار سلمي مع إيران بدلا من فرض إرادتها بالقوة. بالنسبة للحلف المؤيد لإيران، فإن الاعتراض السعودي الإسرائيلي على اتفاق "فيينا" النووي لم يكن مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمعالم التقنية والعلمية للاتفاق، ولكن يعتبروا ان الصفقة فشلت لأنها ساهمت في الحفاظ علي إيران كدولة " ذات سلطة" على الساحة الدولية، و بالتالي فشلت لمنع نشوء قوة إقليمية إيرانية ا.

ج) المجموعة الثالثة: دول الطريق الثالث : غير أن العداء في العالم العربي يفتح المجال أمام وجهات نظر إضافية بشأن المواجهة الإيرانية التي تمثلها دول شمال أفريقيا. على سبيل المثال، يعتقد المصريون والجزائريون أن السعوديين وحلفائهم ارتكبوا أخطاء تكتيكية بفرض حجم غير واقعي وغير قابل للتطبيق على القوى الغربية، مما أثر سلبا على

التوازن الدبلوماسي المطلوب من المفاوضات. من هذا المنظور، فرض السعوديون والإسرائيليون بمطالب حاسمه من أجل تقييد الحدود للمناورات السياسية الإيرانية في الشرق الأوسط وهي : 1) فرض حصار دائم على حيازة الأسلحة على إيران. 2) التفكيك الكامل للبرنامج النووي الإيراني.

غير أن الاتفاق يعتبر من منظور الأمن الجماعي الإقليمي انفراجة فعالة لدول شمال أفريقيا، بما في ذلك المصريون والجزائريون والتونسيون والليبيون. وهم يعتبرون أن إطار الاتفاق واسع ومعقد ومصمم بشكل جيد، ويعتقدون أن العلماء الذين حددوا خطة العمل أعادوا تشكيل معالم وأبعاد البرنامج النووي الإيراني على نحو فعال. والأهم من ذلك أنه من بين الدول العربية، من المرجح أن تظهر مصر باعتبارها فائضا غير متوقع في الاتفاق النووي، والذي من المحتمل أن يعيد تشكيل ميزان توازن القوى في المنطقة [15].

على الرغم من علاقة مصر الوثيقة مع المملكة العربية السعودية، فإن المصريين لا يعتبرون إيران تهديدا حقيقيا في سياق الأمن الإقليمي مقارنة بالسعوديين. لذلك فإن مصر، تعتبر أهم عنصر في نطاق الاتفاق هو قبول إيران لعمليات التفتيش العسكرية. ومن المفارقات أن حكومة الرئيس السيسي تعتبر إيران وسوريا الفاعلين الرئيسيين بين الدول الإقليمية الملتزمة بمحاربة داعش، على سبيل المثال، تغير خطاب الحكومة المصرية بشأن سوريا تدريجيا إلى درجة أن مصر قد أشارت إلى دعمها للحل السياسي للحرب السورية، بما في ذلك الاعتراف بحكم النظام السوري.

وعلى الرغم من أن القاهرة أقامت علاقات أوثق مع الرياض منذ تولي السيسي السلطة، إلا أن مصر ليست معنية تماما بالمخيم الدبلوماسي السعودي. وإلى جانب المصالح الثنائية و الإقليمية المشتركة في بعض المجالات المحددة، "على سبيل المثال فيما يتعلق بالإخوان المسلمين والعداء تجاه حماس" فإن المصريين عمليين جدا في هذا الموضوع. اذا هذه هي البراغماتية التي جعلت القاهرة تشارك في التعاون مع الرياض في بعض الشؤون الانتقائية فقط دون أن تفقد استقلاليتها في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الخاصة بها.

من المهم أن نتذكر أن الشراكة بين مصر والمملكة العربية السعودية جديدة وموجودة أساسا للضرورات التكتيكية حيث أن مصر تحتاج إلى دعم اقتصادي لتحسين ظروفها الداخلية وليس لأنها تتقاسم نفس المنظورات والأهداف الاستراتيجية السياسية. مصر تعتبر نفسها الزعيم الطبيعي للعالم العربي كنموذج سياسي وثقافي وتاريخي. رفضت مصر سابقا عبر مرسي، والسادات والناصر، إخضاع عملية صنع القرار في سياستها الخارجية لجهة معينة وهي تعتبر نفسها متمتعة بالحكم الذاتي وسياستها تتماشي تلقائيا مع أي دولة عربية. من وجهة نظر المقارنة، تختلف وجهات النظر السياسية في القاهرة والرياض عن لبنان وسوريا والعراق، وما يمكن أن يعنيه السلام والاستقرار في المنطقة [13].

وفيما يتعلق باليمن، دعمت القاهرة التدخل العسكري السعودي. ومع ذلك، فإن اليمن ليس لاعبا حيويا أو حساسا في اللعبة الجيوستراتيجية الكلية في الشرق الأوسط. كان المصريون يؤيدون المبادرة السعودية والتحالف العربي للدفاع "والتي سمية بعاصفة الحزم "، لكنهم لعبوا دورا سياسيا عمليا من خلال منح الغطاء الدبلوماسي الذي يريده السعوديون للعمل العسكري في اليمن. في المقابل، أراد المصريون استخدام سابقة كإجراء شرعي وقانوني لاستخدام القوة في ليبيا.

موقف مصر مختلف عن دولة الكويت وقطر. فبالنسبة للكويت وقطر، وهما دولتان أصغر حجما ترغبان في تحقيق التوازن بين الدولتين القويتين في المنطقة وهما إيران والسعودية، فإن المعادلة مختلفة عند الكويت وقطر، في حين أنه من المؤكد من نواح كثيرة الكويت وقطر لا يمكنهما أبدا أن يؤدو دور القيادة في العالم العربي. ونظرا للشرعية التاريخية والدينية والسياسية التي تتشاطرها هذه الأنظمة الملكية الخليجية العربية واعتماد الكويت وقطر على الجيش السعودي لأمنها، فإن ذلك يعني أن محاولة الكويت وقطر لتحقيق التوازن بين إيران والسعودية لن تؤدي في

النهاية إلى الانفصال من المدار السعودي. لذلك فإن مصر، مختلفة عن الكويت وقطر، لأن مصر لديها القدرة الكاملة على المضي قدما على مسار مستقل متميز مثل المملكة العربية السعودية.

وبعيدا عن رروايات الحرب التي تحيط بالاتفاق النووي بين دول 5 + 1 وإيران، فإن العالم العربي مغمور في الانقسامات العميقة فيما بينها بخصوص رفع العقوبات وانتهاء العزلة الدولية علي طهران فهاد بطبيعة الحال سيعني دور اكبر لطهران في الشرق الأوسط، و ما وراءه في الاقليم.

إن قرار إيران بالتوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة عدم الانتشار إلى جانب حل وسط بشأن نظام التفتيش العسكري له أهمية كبيرة في التخفيف من حدة المخاوف من المخيم الموالي للسعودية وإمكانية التقليل من خطر الانتشار النووي. هذه النقطة على وجه الخصوص أمر حاسم بالنسبة للولايات المتحدة لبيع الصفقة لشركائها السعوديين وغيرهم من الشركاء المتشددين. وفي هذا السياق، يمكننا القول أن قبول إيران للتفتيش العسكري والعقوبات على برامجها في مجال الأسلحة التقليدية يشير إلى رغبة إيران في تجنب الصراعات المسلحة التقليدية في الشرق الأوسط، وسيستخدم الأمريكيون هذا العامل لتهدئة مخاوف شركائها الدوليين وحلفاءها في الخليج [17].

بالإضافة إلى الإشارات العسكرية التي ترسلها إيران، فإن الدور الحاسم الذي قام به الإيرانيون في المساعدة على إقناع بشار الأسد في سوريا بالتخلي عن أسلحته الكيميائية - وهي حقيقة ليست معروفة جيدا خارج الدوائر الدبلوماسية - لا يمكن التقليل من شأنها. لهذه الأسباب، فإن الولايات المتحدة لديها فرصة فريدة لتعزيز الحوار مع طهران في المناخ السياسي الحالي. ومما لا شك فيه أن بناء مذهب ناجح للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران هو مفتاح الاستقرار في الشرق الأوسط، وهو واقع يبدو بعيد المنال لعقود.

ثالثا : السيناريوهات المستقبلية المحتملة: إن السيناريوهين الأكثر شيوعا في المستقبل هما: 1) زيادة التأثير الإيراني في المنطقة وتصاعد الصراع، أو (2) زيادة التعاون وحل التوتر في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن معظم الأكاديمين والمختصين بشؤون الشرق الأوسط يعتقدون أن المنافسة الإقليمية ستزداد في المستقبل المنظور. بيد أن هذا الاتجاه لا ينظر إليه بالضرورة على أنه مدفوع بالاتفاق النووي ذاته. والأهم من ذلك أن العوامل الهيكلية مثل عدم الاستقرار في العالم العربي وما يترتب على ذلك من فراغات سياسية تتركها الدول الضعيفة ستجعل المنافسة علي الاقليم في ملعب دول مثل إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية. وبهذ فإن الاتفاق النووي الإيراني قد يحول دون نشوب صراعات كارثية تتعلق بأي برنامج أسلحة إيراني محتمل، ولكن يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الصراعات بين الدول عبر التنافس السعودي الإيراني، بينما لا يفعل سوى القليل لمواجهة التحديات الأمنية الحرجة الناجمة عن تآكل الدولة في المنطقة[18].

وإضافة على ذلك، فإن "الاتجاهات الأطول أجلا" قد لا تؤدي بالضرورة إلى سلام دائم أو حتى إلى تصعيد الصراع، لأن الاتفاق "قد ينعش ويعمق التنافس الاستراتيجي" بين إيران والدول العربية. وحتى لو قامت إيران "بتطبيع" وتعديل إجراءاتها وإيديولوجيتها، فإن الدول العربية ستخشى جوهريا عودة ظهور دور إيران ك "شرطي إقليمي" وهو الدور الذي اضطلعت به في الخليج الفارسي بالاشتراك مع الولايات المتحدة خلال ذلك وقت حكم الشاه. عن طريق إزالة الجانب الأيديولوجي والثوري للجمهورية الإسلامية. وبخصوص إيران كعامل توضيحي وراء التنافس الإيراني السعودي، فإن الأكاديميون يسلطون الضوء على البعد الجغرافي الاستراتيجي المحض للمنازعات القائمة بين الدولتين[19].

وفي الأخير ، كان الاتجاه الذي ناقشه العديد من الاكاديمين هو إمكانية وجود شراكة تركية - سعودية في المنطقة لمواجهة إيران. ويمكن استخدام هذا التحالف للحد من المكاسب التي حققتها إيران من خلال الاتفاق النووي وهذه الشركة ستقيد قدرة إيران على التقدمفي ميزان القوة في المنطقة. وبالتالي، فإن سياسة تركيا الأكثر نشاطا وربما قد تكون قوية في الشرق الأوسط قد تكون واحدة من الآثار الجيوسياسية الكبيرة، والأقل توقعا للصفقة. إن تنوع توقعات المحللين فيما يتعلق بالعوامل ذات الصلة التي تؤثر على العلاقات بين إيران والعالم العربي يعتمد بالضرورة على كل من السياسة الخارجية الإيرانية المستقبلية في المنطقة والسياق المحلي الإيراني.

خاتمة :

الاتفاق النووي الشامل مهم للأمن الإقليمي بشكل مباشر وغير مباشر (بسبب تأثيره على السياسة الإيرانية المحلية). وكما نوقش في هذه الورقة البحثية ، فإن العديد من الأكاديمين المختصين بشؤن الشرق الأوسط يملكون وجهات نظر مختلفة بشأن تأثير الصفقة على أمن إيران و العالم العربي. وبما أن التصعيد الإقليمي و تخفيف حدة صراعه يمكن أن يحدث عن طريق مجموعة متنوعة من العوامل، لكن النتيجة غير مؤكدة ومفتوحة للنقاش. يعتقد غالبية الاكاديمين أن التنافس والمنافسة بين إيران والمملكة العربية السعودية سوف تزداد في المنطقة على الأقل في المدى القصير. ونتيجة لذلك، من المهم بالنسبة لصانعي القرار أن يطرحو السؤالل حول كيفة إدارة هذا التنافس من أجل تعزيز المزيد من السلام والاستقرار الإقليميين ومنع المزيد من تصعيد الصراع.

فبالنسبة للولايات المتحدة، من المرجح أن تشكل إدارة الصراع هذا تحديا هاما في سياستها تجاه إيران. فلعله يكون هناك توتر جوهري محتمل بين استراتيجيات الولايات المتحدة للاحتواء واستراتيجيات المقاربة مع إيران. وهذا التوتر له آثار لا على إيران فحسب، وإنما على العالم العربي أيضا. ولهذا من المنطقي أن كلما زادت المشاركة والتواصل بين الولايات المتحدة مع إيران، كلما زادت المخاوف العربية من تخلي الولايات المتحدة عنها وتزايد المخاوف الأمنية إتجاه إيران. وهكذا تواجه الولايات المتحدة وضعا صعبا من أجل إظهار التزامها بحلفائها الخليجيين العرب وزيادة الضغط على إيران للحد من طموحاتها الإقليمية. ومن ناحية أخرى، فإن وجود استراتيجية احتواء مفرطة القوة والعدائية سيهدم المشاركة الفعالة و ويهدم المصداقية مع إيران ويعرقل الفعالية المحتملة للتحرير المحلي و الانفتاحات الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فإن استراتيجية احتواء الولايات المتحدة المفرطة من المرجح أن تزيد من قوة المتشددين بدلا من المعتدلين في إيران.

لذا، فإن كيفية توازن هذه الضغوط المتنافسة من قبل الولايات المتحدة أمر بالغ الأهمية. يبحث صناع القرار الأمريكيون عن استراتيجيات دقيقة ومتسلسلة (أي مع الأخذ بعين الاعتبار الانتخابات في إيران والولايات المتحدة)، والتي يمكن أن تميل ميزان القوة في المنطقة. مع ذكر ما إذا كان هذا التوازن ممكنا، أو ما إذا كانت هذه الاستراتيجية يمكن صياغتها في المقام الأول فهذا غير مؤكد. ومع ذلك، فإن المشاورات تحتاج إلى أن تكون أكثر حدة وتركز على التحديد الدقيق لكيفية إدارة المشاركة وإدماج إيران في النظام السياسي للمنطقة بشكل فعال نظرا للسياقات الإيرانية الدولية والإقليمية والمحلية.

الهوامش :

1 - حسن أحمد يان، إيران وجيرانها بعد الإتفاق النووي .. المكاسب والنتائج 2005/8/12، موقع الجزيرة

2- جيمس دروموند، الدول العربية التي يقودها السنة في حالة تأهب على إيران الشيعية "فاينانشال تايمز، 23/11/2010 مقال علي الإنترنت : Http://www.ft.com.cms/s/0/cde302c6-c732-11df-aeb1-00144feab49a.html

3- ناصيف حتي، "النظام العربي بعد 11 سبتمبر: التحديات والفرص"، شؤون عربية، العدد 109، ربيع 2002، ص20.

4- محمود سريع القلم، الاستقرار السياسى والتنمية السياسية: الحالة الإيرانيـــة، Discourse, Vol2, No1،مختارات إيرانية، العدد الخامس، ديسمبر 2000 ، ص 17

5- Mahmood Sariolghalam, Political stability and political development: the case of Iran, Discourse - An Iranian Quarterly-, Vol.2, No.1, Summer 2000, p65-66.

6- محمد مهدي مظاهرى، "مستقبل أمن الخليج الفارسي"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 86 ،سبتمبر2007 ،ص 7

7- تييري كوفيل، إيران الثورة الخفية، ترجمة: خليل أحمد خليل ، بيروت: دار الفارابي، 2008 ، ص 363.

8- جلال عز الدين ، سيناريو مابعد الصفقة : مالذي ستفعله إسرائيل والسعودية حول التوصل لاتفاق نووي نهائي مع ايران ؟، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية ، 11/فبراير 2015 مقال علي الإنترنت:
http://rawabetcenter.com/archives/3840

9- Ibid .Mahmood Sariolghalam.

10 – عبدالله الشايجي ، إيران والعرب .. صراع الأقطاب والمشاريع ، جريدة الأتحاد : وجهات نظر ، 18/يناير 2016 مقال علي الإنترنت :http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=87932

11- علاء الدين أبو زينة ، الإتفاق النووي الايراني : ماذا يعنيه خامنئي بتعليقاته الأخيرة؟، جريدة الغد ، 3/ يوليو 2015 مقال علي الإنترنت : http://www.alghad.com/articles/879927

12- عبدالله الشايجي ، دول الخليج وإيران .. من الحرب الباردة الي السلام البارد ، جريدة الإتحاد : وجهات نظر ، 20/فبراير 2017 مقال علي الإنترنت : http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=93153

13- شحاتة محمد ناصر، "السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي...الاستمرارية والتغيير"، الناشر: دار العين للنشر، القاهرة ،2015.

14- نقولا ناصر، "شراكة عربية -إيرانية أم شراكة إيرانيـــة- أمريكية"، شبكـــة الإنترنت للإعلام العربيـــة، 20016/4/20

15- عبد الحي وليد ، "إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020". (الجزائر، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف)، 2010.

16- محمد األطرش وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي الجديد، ط1 ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، /أكتوبر1999 126.ص،

17- عبدالله الشايجي ، البرنامج النووي الإيراني .. عام من خيبات الأمل، جريدة الإتحاد : وجهات نظر ، 18/يوليو 2016 مقال علي الإنترنت :
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=90335

18- سوزان مالوني و إيما بوردين ، هل سيستمر الإتفاق النووي الإيراني؟ الجواب رهن الوقت ، Brookings Institution nonprofits public policy organization، 30/ مايو 2013 مقال علي الإنترنت : https://www.brookings.edu

19- نفس المرجع .